دولة رئيس مجلس النواب المحترم
مذكرة عملاً بالمادة 110 من النظام الداخلي لمجلس النواب
(تبرير صفة الإستعجال المُكرَّر)

لما كانت الحرب الوحشية التي يشنها العدو الاسرائيلي الغاشم على لبنان تأتي مع قرب حصول فراغ في القيادات لدى الأجهزة الأمنية والعسكرية في ظل فراغ في سدة رئاسة الجمهورية وحكومة تصريف أعمال.

ولما كان من الواجب التصدّي تشريعياً بأقصى سرعة ممكنة وبشكل عاجل لعدم حدوث فراغ في تلك القيادات نظراً للدور الأساسي والمركزي لتلك المؤسسات الأمنية والعسكرية في حماية الوطن وشعبه وبسط الأمن والأمان على كافة الأصعدة أمام الظروف الأمنية الاستثنائية التي تعيشها البلاد .

لذلك

جئنا بمذكرتنا هذه طالبِيْن من دولتكم طرح اقتراح القانون المُعجَّل المُكرَّر المُرفَق على مجلس النواب في أوّل جلسة تشريعية يَعقِدُها، وذلك سنداً للمواد 109 و110 و112 من النظام الداخلي لمجلس النواب، راجِيْن من المجلس الكريم إقراره.

بيروت في ٢٠٢٤/١١/٢٠

النائب نبيل بدر

دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري المحترم

<u>الموضوع</u>: اقتراح قانون معجل مكرر يرمي الى تمديد سن تقاعد العماد قائد الجيش وقادة الأجهزة الأمنية والعسكرية والعسكريين الذين يحملون رتبة عميد وما فوق.

****

بالإشارة الى الموضوع اعلاه،

نودعكم ربطاً اقتراح القانون المعجل المكرر الرامي الى تمديد سن تقاعد العماد قائد الجيش وقادة الأجهزة الأمنية والعسكرية والعسكريين الذين يحملون رتبة عميد وما فوق.

للتفضل بالاطلاع تمهيداً لإعطائه المجرى القانوني اللازم.

النائب نبيل بدر

النائب عماد الحوت

اقتراح قانون معجل مكرر يرمي الى تمديد سن تقاعد العماد قائد الجيش وقادة الأجهزة الأمنية والعسكرية والعسكريين الذين يحملون رتبة عميد وما فوق

مادة وحيدة:

أولاً - بصورة استثنائية، وخلافاً لأي نص آخر:

١- يُمدد سن تقاعد العماد قائد الجيش وقادة الأجهزة الأمنية والعسكرية، العسكريين منهم، والذين يمارسون مهامهم بالأصالة أو بالوكالة أو بالإنابة، ويحملون رتبة عماد أو لواء، ولا يزالون في وظائفهم بتاريخ صدور هذا القانون، وذلك لمدة سنة من تاريخ إحالتهم على التقاعد بموجب أي قانون سابق.

٢- يمدد سن تقاعد العسكريين الراغبين منهم ويحملون رتبة عميد وما فوق ولا يزالون في وظائفهم بتاريخ صدور هذا القانون، وذلك لمدة سنة من تاريخ إحالتهم على التقاعد.

ثانياً - يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

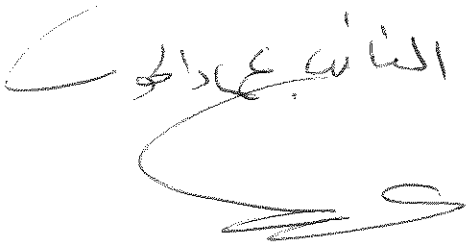

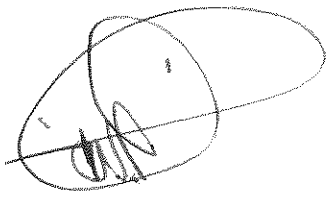

الأسباب الموجبة:

حيث أن لبنان يشهد حربا وحشية يشنها العدو الإسرائيلي وتطال كافة أراضيه، ويرافق هذا العدوان الوحشي غير المسبوق فراغاً في سدة رئاسة الجمهورية، كما حكومة تصريف أعمال غير قادرة على أتخاذ أية قرارات خارج هذا الإطار المرسوم لها دستورياً،

ومع قرب حلول موعد انتهاء تمديد سن التقاعد لقائد الجيش وقادة الأجهزة الأمنية والعسكرية قريباً بعد أن مدد سن التقاعد سابقا بموجب القانون رقم ٣١٧ تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢١، فإن الوضع الأمني الراهن تعترضه جملة من المخاطر الحقيقية التي تنعكس على أمن وسلامة الوطن والمواطنين، ولا يمكن للبلاد أن تتحمل أي فراغ في أي من قيادات الأجهزة الأمنية والعسكرية نظراً للمهام والمسؤوليات والجهود المضاعفة المطلوبة في هذه المرحلة الدقيقة والصعبة التي نمر بها.

وأمام هذا الواقع يكون من واجب السلطة التشريعية التدخل لمواجهة هذه التحديات وصون وتحصين دور المؤسسات الأمنية والعسكرية في ظل هذه المرحلة الحرجة عبر منع حدوث أي فراغ على مستوى قياداتها من خلال تمديد سن التقاعد للقادة العسكريين العاملين وذلك بصورة استثنائية، ولمدة سنة واحدة فقط.

وبالمقابل على السلطة التشريعية لدى تمديد سن التقاعد واجب مراعاة مبادئ الإنصاف والعدل وتكافؤ الفرص أمام الجميع، من خلال عدم حرمان أي من العسكريين حاملي رتبة عميد وما فوق من حقهم بخدمة وطنهم وتأديته في مراكز أعلى بالقيادة، بالتالي يكون تمديد سن التقاعد لمدة سنة لهم يحقق المساواة وعدم التمييز في حقهم.

وعليه،
وللأسباب الموجبة المبينة أعلاه، وعملاً بمقتضيات المصلحة العامة وحفاظاً على انتظام العمل في المؤسسات الأمنية والعسكرية وصوناً لدورها الأساسي في حماية الوطن وشعبه،
نتقدم باقتراح القانون المعجل المكرر المرفق آملين من المجلس النيابي الكريم مناقشته وإقراره.

النائب نبيل بدر